



كلية التجارة  
قسم المحاسبة والمراجعة

# منهج محاسبي مقترح لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية فى البنوك التجارية ”دراسة ميدانية“

بحث مقدم لقسم المحاسبة والمراجعة للحصول على  
درجة دكتور الفلسفة فى المحاسبة

إعداد

حكمت سيد محمد

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد عبد

الأستاذ الدكتور / محمد جلال

الفتاح محمد

صالح

أستاذ المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة – جامعة عين شمس

أستاذ المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة – جامعة عين شمس

2010

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا  
عَلَّمْنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة - آية (32)

## رسالة دكتوراه

اسم الباحثة  
عنوان الرسالة  
الدرجة العلمية  
حكمت سيد محمد إبراهيم  
منهج محاسبي مقترح لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية فى البنوك  
التجارية – دراسة ميدانية  
دكتور الفلسفة فى المحاسبة

### لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية

الأستاذ الدكتور/ محمد جلال صالح  
التجارة جامعة عين شمس

( رئيساً )

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة –

الأستاذ الدكتور/ على إبراهيم طلبة  
جامعة عين شمس

( )

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية

الأستاذ الدكتور/ محمد زيدان إبراهيم  
التجارة – جامعة المنوفية

( )

أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة –

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الفتاح محمد  
جامعة عين شمس

( )

تاريخ المناقشة

2010/ /

الدراسات العليا:-

أجيزت الرسالة بتاريخ

2010 / /

2010

موافقة مجلس الكلية

2010 / /

2010 /

ختم الإجازة

/ /

موافقة مجلس الجامعة

/

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه وسلم أجمعين ..... وبعد،،،

الحمد والشكر لله رب العالمين سبحانه وتعالى على كل نعمة أنعم بها علينا والذي أعانني على إتمام هذا البحث.

تتقدم الباحثة بعميق الشكر والتقدير والعرفان والامتنان إلى الأستاذ الدكتور/ محمد جلال صالح، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، والمشرف على البحث على ما قدمه للباحثة من جهد وفير وفكر ورأى وتوجيهات بناءة كان لها عظيم الأثر في إتمام هذا البحث في صورته النهائية، فجزاه الله عن الباحثة خير الجزاء وبارك الله في علمه وامتعه بالصحة وحفظه لأسرته وجعله الله ذخراً للباحثين.

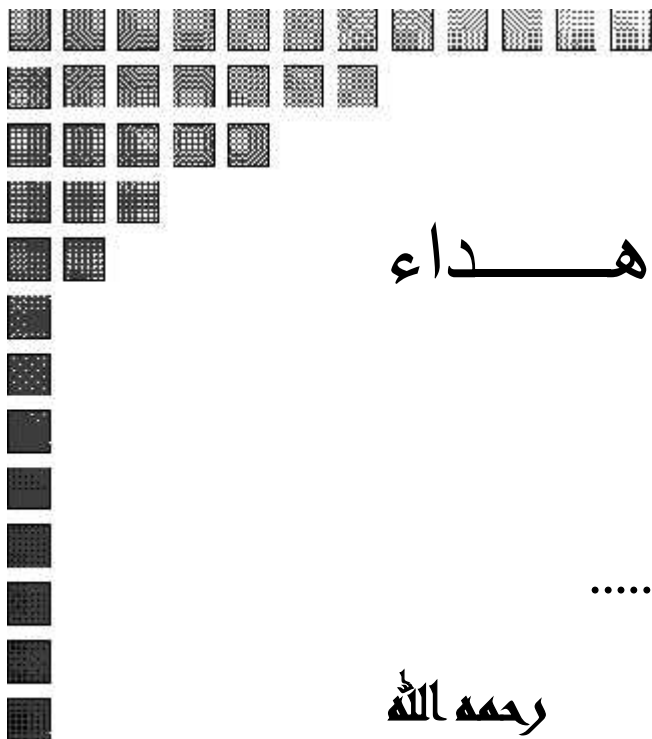
كما تتقدم الباحثة بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور / محمد عبد الفتاح محمد، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، والمشرف على الرسالة لما قدمه للباحثة من عون صادق وتوجيهات قيمة والتي كان لها أكبر الأثر في إتمام هذا البحث في شكله النهائي وجزاه الله عن الباحثة خير الجزاء.

وتتقدم الباحثة بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور/ علي إبراهيم طلبة أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة عين شمس، لما قدمه للباحثة من توجيهات قيمة ولتفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة للحكم على الرسالة جزاه الله عن الباحثة خير الجزاء.

وتتقدم الباحثة بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ محمد زيدان إبراهيم أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة المنوفية، لتفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم كثرة أعبائه ومسئوليته فأدام الله فضله وجزاه عن الباحثة خير الجزاء.

أخيراً أوجه كلمة شكر لكل من قدم لى يد العون فى إتمام هذه الرسالة.

**الباحثة**



إهداء

إلى روح أبي .....

رحمة الله

إلى أمي .....

فجع العطاء



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول الإطار العام للبحث
1	أولاً: المقدمة
2	ثانياً: مشكلة البحث.
6	ثالثاً: أهداف البحث.
6	رابعاً: حدود البحث.
7	خامساً: أهمية البحث.
8	سادساً: فروض البحث.
10	سابعاً: منهج البحث.
10	ثامناً: الدراسة الميدانية.
10	تاسعاً: خطة البحث.
13	الخلاصة.
	الفصل الثاني المفاهيم الأساسية للمخاطر التشغيلية
14	المقدمة
17	المبحث الأول : تعريف المخاطر فى البنوك وأنواعها
39	المبحث الثانى : مدخل الى المخاطر التشغيلية فى البنوك التجارية
70	المبحث الثالث : أساليب تقييم رأس المال الخاص بالمخاطر التشغيلية فى البنوك التجارية
127	الخلاصة
	الفصل الثالث إدارة المخاطر التشغيلية فى البنوك التجارية
129	المقدمة
129	المبحث الأول : قياس المخاطر التشغيلية فى البنوك التجارية
142	المبحث الثانى : ضبط المخاطر التشغيلية فى البنوك التجارية
208	المبحث الثالث : نظام الإفصاح فى البنوك التجارية
214	الخلاصة



الصفحة	الموضوع
<p>الفصل الرابع</p> <p>المنهج المقترح لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية</p>	
215	المقدمة
215	المبحث الأول : المنهج المقترح للباحثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
225	المبحث الثاني : الإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر التشغيلية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
232	الخلاصة
<p>الفصل الخامس</p> <p>الدراسة الميدانية</p>	
234	المقدمة
234	أولاً: إعداد وتصميم قائمة الاستقصاء
236	ثانياً : مجتمع وعينة البحث
237	ثالثاً : ترميز متغيرات البحث
238	رابعاً : الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات البحث
256	خامساً: اختبار الفروض واستخلاص نتائج البحث
276	النتائج والتوصيات
281	المراجع
281	مراجع الدراسة العربية
290	مراجع الدراسة الأجنبية
—	الملاحق
—	ملخص الدراسة
—	الملخص العربي
—	الملخص باللغة الانجليزية

## قائمة الجداول

الجدول رقم	البيان	صفحة رقم
1	أمثلة على الأحداث المادية المرتبطة بالخطر التشغيلي في المؤسسات المالية	50
2		66
3		67
4	الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II	88
5	معامل بيتا لكل نشاط وفقا للجنة بازل II	100
6	مراجعة مناهج قياس المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية وفقاً لبازل II	139
7	المعايير المادية لإدارة مخاطر التشغيل	218
8	توزيع استثمارات الاستقصاء	237
9	تحليل الاعتمادية لإجابات القسم الأول	240
10	تحليل الاعتمادية لإجابات القسم الثاني	241
11	تحليل الاعتمادية لإجابات القسم الثالث	243
12	تحليل المتوسط الحسابي لإجابات القسم الأول	244
13	درجة أهمية مكونات المخاطر التشغيلية حسب الادارة المالية وإدارة المخاطر	246
14	تحليل المتوسط الحسابي لإجابات القسم الثاني	247
15	أهمية طرق القياس بالنسبة للادارة المالية وإدارة المخاطر	250
16	تحليل المتوسط الحسابي لإجابات القسم الثالث	252
17	أهمية الضبط الموضوعي بالنسبة للادارة المالية وإدارة المخاطر	254
18	t-Test لعينة و حدة للقسم الأول (مالية)	257
19	t-Test لعينة و ( )	258
20	t-Test لعينتين -	259
21	Man-Whitney	260
22	t-Test لعينة و حدة للقسم الثاني (مالية)	263
23	t-Test لعينة و ( )	264
24	t-Test لعينتين -	266
25	Man-Whitney	268
26	t-Test لعينة و حدة للقسم الثالث (مالية)	271
27	t-Test لعينة و ( )	272
28	t-Test لعينتين -	273
29	Man-Whitney	274

## قائمة الأشكال

البيان	الشكل رقم	صفحة رقم
آليات حدوث المخاطر التشغيلية	1	55
أسباب زيادة المخاطر التشغيلية	2	59
علاقات التشابك بين مكونات المخاطر التشغيلية	3	65
تصنيفات أنواع المخاطر التشغيلية وأنواع أحداث الخسارة وخطوط الأعمال	4	69
الفوائد الملموسة لإتفاقية بازل II	5	84
الفوائد الغير ملموسة لإتفاقية بازل II	6	84
عملية التقييم المستمرة وزيادة الأعباء المالية على البنك	7	85
أركان المعيار الجديد لكفاية رأس المال II	8	87
معايير جودة المعلومات المحاسبية	9	123
طرق قياس المخاطر التشغيلية حسب تعليمات بازل II	10	136
العوامل الأساسية لإدارة المخاطر التشغيلية الفعالة	11	183
تصنيف مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية الفعالة	12	187
المنهج المقترح	13	216

## الفصل الأول

### الإطار العام للبحث

#### أولاً: المقدمة

تعتبر البنوك من المنشآت الأكثر تعرضاً لمجموعة من المخاطر التي تشمل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية ، وعلى الرغم من أن المخاطر الائتمانية والسوقية قد نالت حظاً وافراً من الدراسات العلمية بشأن قياسها والرقابة عليها إلا أن المخاطر التشغيلية لم تنل الاهتمام الكافي بشأنها.

إن الإخفاق في التعرف على المخاطر التشغيلية في الوقت المناسب يمكن أن يترجم إلى خسارة ضخمة وذلك كما حدث بالنسبة للخسائر التي تعرض لها بنك بارينجز ، من خلال الأعمال التي قام بها متداول واحد دون أن يكتشف أمره وترتب على ذلك تحقيق خسائر قدرها 1,5 بليون دولار أدت إلى إفلاس البنك، ثم إلى تصفية البنك في عام 1995<sup>(1)</sup>. ويرجع فشل العديد من البنوك في العالم إلى المخاطر التشغيلية ، وذلك بسبب :

- ازدياد التقدم التكنولوجي.
- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- تشعب أنشطة البنوك.

<sup>(1)</sup> Crouhy, Michel and Galai, Dan and Mark, Robert, "Risk Management, Comprehensive Chapters on Market, Credit, and Operational Risk, Features an Integrated VaR Framework, Hedging Strategies for Reducing Risk", McGraw-Hill USA, 2001, PP. 475-477.

فمن الواضح أن المخاطرة التشغيلية تختلف عن المخاطر المصرفية الأخرى حيث أنها لا ترتبط بشكل مباشر بالعائد المتوقع ولكنها تقع في صلب طبيعة نشاط البنك مما يؤثر على عملية إدارة المخاطر. ويعتبر تشخيص المخاطرة غاية في الأهمية من حيث التطوير اللاحق للرقابة والمتابعة التشغيلية.

ولقد أدى نمو الأسواق المالية الدولية والتنوع الكبير في الأدوات المالية التي تقدمها البنوك فضلاً عن توسع البنوك في مجالات تقديم منتجات وخدمات جديدة ومتنوعة والتقدم التكنولوجي الكبير في مجال الصناعة المصرفية إلى زيادة المخاطر التشغيلية وبالتالي زادت الحاجة إلى قياس وإدارة المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية.

### ثانياً: مشكلة البحث

تعمل البنوك التجارية عادة برافعة مالية كبيرة ، ويعتبر رأس مال البنك صغيراً بالمقارنة بالمصادر الخارجية ، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية في ظل الظروف العادية ، وكان هذا الأمر مرغوباً من المصرفيين ، إلا أن فشل الكثير من البنوك خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية قد أدى إلى لفت نظر الجهات الإشرافية إلى ضرورة توافر حد أدنى من رأس المال في البنوك ، لضمان سلامة النظام المصرفي ، خاصة وأن فشل أحد البنوك في بعض المجتمعات النامية قد يكون له آثاراً وخيمة على النظام المصرفي واقتصاد الدولة ككل ، فآثار هذا الفشل لا تقتصر على الوحدة التي تعرضت للتعثر فقط ولكنها تمتد للاقتصاد القومي ككل.

تعمل البنوك المركزية فى معظم دول العالم على منع أو الحد من آثار فشل أى بنك، ولذلك فإن قانون البنك المركزى المصرى(1) والجهاز المصرفى والنقد رقم (88) لسنة 2003، قد تضمن العديد من المواد التى تتفق وروح مقترحات لجنة بازل، حيث أوجب فى المادة (32) ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن 500 مليون جنية مصرى كحد أدنى لرأس المال، وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية فى جمهورية مصر العربية عن 50 مليون دولار أمريكى أو ما يعادلها بالعملات الحرة وذلك بهدف توفير حد أدنى مناسب من رأس المال لدى البنوك لإدارة العمليات المصرفية، ولذلك اجتمع ممثلو 12 دولة صناعية فى مدينة بازل السويسرية لوضع معايير رأس المال على المخاطر وفقا لشروط وبنود اتفاقية بازل فى عام 1988.

إن وظيفة رأس المال فى البنوك هى تخفيض المخاطر المصرفية ويتم ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية هى (2) :

1- أنه يوفر أداة حماية تساعد البنوك على استيعاب الخسائر والبقاء قادرة على الدفع.

(1) قانون رقم (88) لسنة 2003، "قانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والنقد"، الجريدة الرسمية، العدد 24 (مكرر)، السنة السادسة والأربعون، 15 يونيو، 2003، ص 24.

(2) د. طارق عبد العال حماد ، "حوكمة الشركات"، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2005، ص 512.

2- أنه يتيح إمكانية الدخول بسهولة إلى الأسواق المالية، وبذلك يحول دون

حدوث مشاكل السيولة التي تتجم عن تدفقات الودائع إلى الخارج.

3- أنه يقيد النمو ويحد من تحمل المخاطر وذلك في ظل الظروف الاقتصادية

الانكماشية.

لقد ركز الإصدار الأول لمقررات بازل I في عام 1988 على تغطية المخاطر الائتمانية باعتبارها أقدم المخاطر المصرفية وأكثرها تأثيراً على أعمال البنوك. وبالرغم من أهمية المخاطر الائتمانية بالنسبة للبنوك إلا أن الإصدار الثاني أدخل المخاطر السوقية بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية في عام 1996.

اكتشف المسؤولون والمنظمون في البنوك بعد ذلك أن الإدارة الجيدة لجميع المخاطر المصرفية لا تكفي، وأن المخاطر التشغيلية قد تعصف بنجاح البنك ونتائجه، وأنه مهما كانت المهارات المصرفية المتوافرة لدى البنك فإنه يجب أن يدعمها نظام رقابة كفء وفعال لتخفيض المخاطر التشغيلية إلى حدها الأدنى. وبناءً على ذلك صدرت مقررات بازل II والتي أدخلت المخاطر التشغيلية بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وذلك لتوفير الحد الأدنى لرأس المال، وصدرت تلك المقررات في يونيو 2004 ليتم تطبيقها على جميع البنوك في كافة أنحاء العالم بداية من يناير 2006.

يمكن إيجاز مشكلة البحث في عدم توافر إطار محاسبي مناسب يمكن من التحديد الدقيق للمخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك موزعة حسب الأنواع الرئيسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك، والقياس العلمي لتلك المخاطر، ووضع آلية مناسبة لإدارة هذه المخاطر والتحكم فيها بما يتيح إمكانية التنبؤ بالمخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك مستقبلاً، ومن ثم تمكين البنك من تخصيص رأس المال المناسب